



الأستاذ/ حازم حسن
رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين
والمراجعين المصرية

في إفطار عمل يوم ٢ مارس ٢٠١٧ المتعلق بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) ملحق (أ)

بأسمى وبأسم أعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية نرحب بالدكتور أشرف الشرقاوى وزير قطاع الأعمال العام، والسيد الأستاذ شريف سامى رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية ورئيس اللجنة العليا للمعايير، كما ارحب بالسادة الحضور الكريم.

شرفت جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بأن تكون عضو أساسي في مجموعة العمل بهيئة الرقابة المالية برئاسة الأستاذ / شريف سامى والتي تولت دراسة آثار تحرير سعر الصرف واقتراح الحلول المناسبة وأثمرت أعمالها وأفكارها في اعداد المعالجات المحاسبية التي وردت بملحق معيار رقم (١٣) وصدوره بالشكل والجوهر الذى يكفل تحقيق الهدف من إصداره . كما شرف الجمعية تعاونها مع الأعضاء الآخرين بمجموعة العمل وهم السادة ممثلي كل من الجهاز المركزي للمحاسبات ، وشعبة ومعهد المحاسبين بنقابة التجاريين، و الهيئة العامة للاستثمار والسادة الزملاء المحاسبين من داخل الهيئة العامة للرقابة المالية ومن خارجها.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

وفى رأيي أن النجاح التي حققته مجموعة العمل في مهمتها يرجع إلى التعاون المثمر والمخلص بين أعضاء مجموعة العمل والحيادية التامة وحسن التخطيط والتنفيذ والتحديد الواضح من البداية لأبعاد تأثير قرار تحرير سعر الصرف على القوائم المالية.

وقد حددت مجموعة العمل أهم البنود بالقوائم المالية التي يمكن أن تتأثر بقرار تحرير سعر الصرف في الآتي:

١. نتائج الأعمال، حيث تتأثر بخسائر أو أرباح ترجمة الأرصدة ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية الي العملة المصرية وفقاً لأسعار الصرف بعد التعويم.
٢. دلالات التكلفة التاريخية لبعض الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والتي سيزيد انخفاض قيمتها الدفترية بشكل كبير عن القيمة الاستبدالية.
٣. فروق العملة الناتجة عن الالتزامات طويلة الأجل بالعملة الأجنبية المتعلقة بشراء أصول ثابتة وأصول غير ملموسة، حيث أن تلك الفروق غير مرتبطة بأنشطة التشغيل.

وأخيراً تأثر حقوق الملكية بكل ما تقدم.

وبعد أن تم تحديد البنود التي تتأثر بقرار تحرير سعر الصرف والأبعاد المحتملة لهذا التأثير على كل منها تم طرح الاقتراحات والأفكار المختلفة التي تكفل معالجة تلك الآثار، مع مراعاة أن تكون المقترحات والأفكار المعروضة هي (إلى حد كبير) في إطار معايير المحاسبة المصرية أو IFRS (معايير المحاسبة الدولية) (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر) وبما يكفل استمرار توافق القوائم المالية للشركات المصرية مع معايير المحاسبة المصرية أو معايير المحاسبة الدولية.

كذلك أعطت مجموعة العمل اهتماماً خاصاً للاتفاق على بعض الأمور الأخرى اللازمة لتنفيذ المعالجات المقترحة من أهمها:

١. سعر الصرف الذي يتخذ عند تنفيذ المعالجات المذكورة بملحق المعيار (١٣) (هل هو سعر الصرف يوم ٢٠١٦/١١/٣ أو متوسط أسعار الصرف لفترة معينة).
٢. طبيعة الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة التي يسمح بتعديل تكلفتها الدفترية.
٣. الوسيلة التي يمكن استعمالها لتعديل تكلفة تلك الأصول بدون اللجوء الي إجراءات تقييم معقدة تتطلب تكلفة كبيرة ووقت طويل للتنفيذ.

وقد كان نهاية مطاف عمل مجموعة العمل كتابة التوصيات التي تم الاتفاق عليها في شكل ملحق لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) يتم اصداره من قبل الجهات المعنية، مع مراعاة سهولة الفهم وقابلية التطبيق وإدراج «مثال عملي» يساعد على تفهم وصحة التطبيق.

وخارج نطاق العمل المنوط به مجموعة العمل قامت جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بإرسال مذكرة لوزارة المالية بمعالجات ضريبية مقترحة (تتفق مع التطبيق الصحيح لقانون الضرائب) للفروق الناتجة عن ترجمة الأرصدة النقدية بالعملة الأجنبية وكذا الفروق الناتجة عن تعديل الأرصدة الدفترية لتكلفة الأصول الثابتة وفقاً لملحق معيار رقم (١٣). وتأمل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية أن تحذو وزارة المالية حذو الهيئة العامة للرقابة المالية في سرعة التفاعل مع المتغيرات الناتجة عن تحرير سعر الصرف والتعامل معها ضريبياً وفقاً للتطبيق الصحيح لقانون الضرائب وبما يكفل العدالة الضريبية ويساعد على استقرار المناخ الاقتصادي وتشجيع الاستثمار.

وإذ يشرفنا في الحضور اليوم الدكتور/ أشرف الشرقاوي وزير قطاع الأعمال العام والأستاذ / شريف سامي رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية (ضيف شرف اللقاء) فإنني وبحق أعبر له بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بخالص الشكر على ما بذله شخصياً من مجهود قيادي كبير وعلى ما قدمه من آراء سديدة ساهمت في صدور ملحق المعيار (١٣) بالصورة الممتازة التي صدر بها.